المشافي لا تزود المالية بأجور الأطباء

الضرائب والمشافي يبحثون الربط الالكتروني

ونوس لـ«الوطن»: الإلزام بالربط لبعض الشرائح وتخفيض نسب الأرباح للفعاليات وخاصة التي تربط إلكترونياً

| عبد الهادي شباط

عممت الهيئة العامة للضرائب والرسوم على مديريات المال في المحافظات بناءً على التنسيق مع نقيب الأطباء فيما يخص موضوع الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة مع قاعدة البيانات المركزية للإدارة الضريبية للأطباء البشريين عن مهنة أطباء الصحة، بأن يتم استقبال الأطباء البشريين من مختلف الاختصاصات الراغبين بالانضمام إلى منظومة الربط الإلكتروني ومنحهم (اسم مستخدم- كلمة مرور) من أقسام المعلوماتية لدى المديريات والبدء بإجراءات الربط معهم مباشرة وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم /٣٠/ لعام ٢٠٢٣ وتعليماته التنفيذية ولاسيما المادة /٢٨/ منه وإعلام الهيئة.

وبخلاف الإلزامية في الربط الإلكتروني الذي تنتهجه الإدارة الضريبية مع الفعاليات حملت صيغة الربط في هذا التعميم (الاختيارية) في الربط الإلكتروني لفواتيرهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر مدير عام الهيئة العامة للضرائب والرسوم أن أحد الطرق للربط الإلكتروني هو (الربط الاختياري) على حين ذهبت الإدارة الضريبية نحو إلزامية الربط مع بعض الشرائح خاصة فئة الأرباح الحقيقية والآن التركيز على فئة مكلفي الدخل المقطوع بعد أن كانت البداية مع المنشآت السياحية عام ٢٠٢٢، حيث تعمل الإدارة الضريبية حالياً على تقييم حالة الربط وتدقيق مدى الالتزام من هذه الفعاليات وخاصة فئة الدخل المقطوع على حين ربطت الكثير من فعاليات فئة الأرباح الحقيقية إلكترونياً مثل المشافي والجامعات والمدارس الخاصة وغيرها

وكشف عن اجتماع أمس بين الإدارة الضريبية والمشافي الخاصة لبحث الملاحظات التي ظهرت خلال فترة الربط في العام الماضي ٢٠٢٣ ومنها إشكالية أن بعض المشافي لا تسجل أجور بعض الأطباء على الفاتورة لاسيما اللذين يجرون العمليات الطبية لديهم في المشافي تبعاً للاتفاقات المسبقة بين الطبيب والمشفى وحصول الطبيب على الأجر من المريض بشكل مباشر مبيناً أنه لا مشكلة في الموضوع لأن الهيئة تتجه نحو التوسع في الربط الإلكتروني وصولاً لمرحلة شمول الربط لمعظم المكلفين خلال المرحلة المقبلة.

وحول نسب الأرباح بين ونوس أن المالية خفضت هذه المعدلات بقرارها الأخير لكل الفعاليات والمهن للمكلفين من فئة الدخل المقطوع مع إعطاء تخفيض إضافة للمكلفين الملتزمين بالربط الإلكتروني مع الإدارة الضريبية فعلى سبيل المثال مهنة صنع وبيع الحلويات (العربية، الإفرنجية) فبعد أن كانت (٢٠-٢٥ بالمئة) تم تخفيضها إلى ١٣بالمئة وتخفيض إضافي لتصل إلى ١٠ بالمئة بالنسبة للمكلفين الملتزمين بالربط الإلكتروني، أما بالنسبة لمهنة بيع الفروج المشوي والجاهز فبعد أن كانت (١٥-٢٠ بالمئة) تم تخفيضها إلى ٨ بالمئة وتخفيض إضافي لتصل إلى ٦ بالمئة بالنسبة للمكلفين الملتزمين بالربط الإلكتروني وأوضح أن نسب الأرباح هذه هي التي يتم على أساسها ومن خلال رقم العمل السنوي الوصول إلى الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة بناء على المعدلات التي تم تخفيضها مؤخراً بالمرسوم التشريعي رقم /٣٠/ لعام ٢٠٢٣.

وأوضح أنه بحال أي اعتراض أو ملاحظة من المكلف فالهيئة جاهزة لبحث الملاحظة ونقاش الاعتراض وبإمكان أي فعالية غير مقتنعة بالضريبة (فئة الدخل المقطوع) الانتقال إلى فئة الأرباح الحقيقية.

وأشار إلى أن تخفيض نسب الأرباح هذا تم إثر نفاذ المرسوم التشريعي رقم /٣٠/ لعام ٢٠٢٣ الذي كان قد خفض معدلات الضريبة على الدخل ووسع من شرائح الضريبة حيث أصبحت ١٠ بالمئة للشريحة التي تبدأ بعد الحد الأدنى المعفى (ثلاثة ملايين ل. س سنوياً) وحتى ١٠ ملايين ل.س، ١٤بالمئة من ١٠-٣٠ مليون ل.س، و٢٢ بالمئة من ١٠٠-٥٠٠ مليون ل. س، والمعدل الأخير ٢٥ بالمئة لجزء الربح الصافي الذي يزيد على ٥٠٠ مليون ل.س، وأكد أن الحد الأدنى المعفى من الضريبة على الدخل لأصحاب الفعاليات أصبح ثلاثة ملايين ل.س سنوياً.

وتعتبر هيئة الضرائب أن نتائج الربط الإلكتروني تمثل أساساً لتكليف ضريبي أكثر عدالة للمكلفين الملتزمين بالربط الإلكتروني وأن الالتزام بالربط الإلكتروني يعني التصريح عن كامل المبيعات وأن كل الفواتير مصدرة ضمن منظومة الربط الإلكتروني وأن الفواتير منظمة دون الإخلال بمكونات الفاتورة وأن الفاتورة مزودة برمز استجابة سريع أن الربط الإلكتروني يضمن تسليم الفاتورة للزبون المستهلك (النهائي أو الوسيط) وأن الفواتير مرحلة نحو منظومة الربط ضمن المدة المحددة من الإدارة الضريبية.

لتحسين المستوى المعيشي للأسر الريفية.. خريطة لتوزع الأسواق ووحدات التصنيع لـ«المونة المنزلية»

أيوب لـ«الوطن»: تعميم برنامج القرى التنموية و٢٢ قرية هذا العام

| الوطن

أكدت مديرة التنمية الريفية في وزارة الزراعة رائدة أيوب أنه يتم العمل حالياً على تطبيق إستراتيجية وزارة الزراعة لتحقيق التنمية الريفية وأنه سيتم قريباً إطلاق النموذج التنموي الثاني للقرى النموذجية بقرية المراح بمحافظة ريف دمشق، ويليها إطلاق نموذج بكل محافظة من المحافظات.

وأشارت إلى أن أولى خطوات تطبيق البرامج التنفيذية لمشروع التنمية الريفية كانت تحت مسمى مبادرة «معاً نبني حلماً» التي تهدف إلى إحداث قرى تنموية نموذجية ذات اقتصاد زراعي متطور يقوم على الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية والبشرية، لتكون قادرة على إدارة عملية التنمية والتغيير بنفسها للانتقال إلى حياة أفضل مما كانت عليه سابقاً، وكان النموذج الأول في قرية قطرة الريحان بالغاب في نيسان من عام ٢٠٢٢.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت أيوب أن الهدف الأساسي من هذه الإستراتيجية أولاً وأخيراً هو تحسين نوعية حياة السكان الريفيين وتحسين واقع القرى تنموياً والأهم زيادة تفعيل مشاركة السكان المحليين في التنمية الريفية وتعزيز الشراكة الفعالة بين كل الجهات ذات الصلة بالتنمية الريفية لتقديم مدخلات تنموية متوازنة مشيرة إلى أن مراحل العمل بالقرية تبدأ أولاً بالتواصل مع الأهالي وتحفيزهم بعد دراسة الموارد الطبيعية في القرية وواقع القطاع الاقتصادي والسكان والمساكن والواقع الخدمي والبنى التحتية وبناء عليه يتم العمل.

ولفتت أيوب أن الوزارة أطلقت دليل التنمية الريفية المتكاملة في بداية هذا العام ليكون منهج عمل لتعميم برنامج القرى التنموية على المحافظات كافة وتم ترشيح ٢٢ قرية للعمل فيها خلال عام ٢٠٢٤ حسب هذا الدليل، كما اعتمدت الوزارة برنامج تأسيس وحدات إنتاجية متعددة الأغراض للتصنيع الغذائي «مشاريع جماعية» بحيث تتولى الوزارة تأمين المكان والمستلزمات والمعدات والآلات ورأس المال التشغيلي وغيرها لتكون بمنزلة حاضنة لمشروع جماعي يستفيد منه كل أسر القرية ويرافق ذلك تدريب فني ومالي عالي المستوى للأسر الريفية للإنتاج حسب المواصفات القياسية السورية وجودة وسلامة الغذاء مع الحفاظ على تقليدية وعراقة المنتج «منتج بيتي»، بحيث تعمل الوحدة على مدار العام حسب توالي المواسم الزراعية بالقرية، مبينة أنه تم تأسيس ٣٣ وحدة تصنيع حتى الآن موزعة في مختلف المحافظات.

وأضافت أيوب: استكمالاً لحلقات سلسلة تصنيع المنتجات الزراعية في الوحدات التصنيعية سواء الأسر الريفية وتحسين مستواها المعيشي، واعتماد ماركة «ريفية» لمنتجات الأسر الريفية وتسجيلها أصولاً لتكون ماركة تجارية لها، بحيث أي منتج ريفي طبيعي يحقق شروط المواصفة القياسية السورية وسلامة وجودة الغذاء، ويمكن أن يحمل هذه الماركة، وتم اعتماد المربيات والمخللات والألبان والأجبان والحلويات التنمية الريفية التركيز على سلاسل القيمة المضافة لدعم المنتج الريفي السوري وتسويقه الذي يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأسر الريفية من خلال تطوير المنتج والارتقاء به وتحقيق قيمة مضافة له وتسويقه، حيث تم اعتماد نموذج متكامل لآلية تطوير المنتج الريفي من الإنتاج إلى التصنيع والجودة والمواصفة والتعبئة والتغليف والترويج والتسعير والإعلان لكامل السلسلة، وإسقاطها على كل المنتجات الريفية وبالتالي زيادة العائدات وكميات الإنتاج وفرص العمل لدى الأسر الريفية وتحسين مستواها المعيشي، واعتماد المؤسسة تعمل على توثيق المهن والمأكولات في عدن من مشاريعها.

وبينت أيوب أن برنامج التمويل الريفي مع المصارف الخاصة والعامة يهدف إلى إقراض الأسر الريفية لمساعدتها على تمويل مشاريعها المتناهية الصغر بهدف توليد دخل إضافي.

والعصائر والجزرية ودبس الرمان ودبس البندورة ودبس التمر ودبس العنب والخشافات والخل والزيتون والمكدوس والمعجنات والمجففات تحت هذه الماركة.

وأشارت أيوب إلى أن الوزارة بدأت بإعداد الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الريفية من منظور جندري، حيث شهد الريف السوري بسبب الأزمة تغيراً في كل البنى المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والزراعية، التي ألقت بظلالها على الواقع المعيشي للأسرة الريفية وأدت إلى تغير في الخريطة الاجتماعية وكذلك تغير في توزيع أدوار أفراد الأسرة سواء الأدوار الإنتاجية أم الاجتماعية، حيث كانت البرامج السابقة موجهة لتمكين المرأة اقتصادياً لتكون صاحبة قرار اجتماعي نتيجة الظروف القاهرة التي دفعتها لتكون معيلة لأسرتها اقتصادياً، ونتيجة هذه الظروف أيضاً الكثير من اليد العاملة تركت الزراعة وانتقلت إلى مهن أخرى داخل سورية وخارجها وأصبحت المرأة العامل الأساسي في الزراعة، وفي ضوء هذا التغيير المجتمعي كان لابد من التغيير في البرامج الموجهة لتنمية المرأة الريفية لتكون هذه البرامج استجابة حقيقة لاحتياج هذه الأسر الريفية.

وأكدت أيوب أن الوزارة عملت على تأسيس خريطة مكانية لتوزع الأسواق ووحدات التصنيع، والبدء بتوثيق الصناعات الريفية «المونة المنزلية» مع مؤسسة وثيقة وطن وكانت البداية مع منتج الشنكليش والكشك، بهدف تثبيت أصالة المنتج الغذائي السوري في سورية والعالم، بالإضافة إلى تطبيق منهجية التأريخ الشفوي في توثيق كل المراحل العملية في مختلف أنواع المونة والطبخ والمأكولات السورية في المحافظات، كافة لأن عمل مشاريع تنمية المرأة الريفية والتنمية الأسرية، يتقاطع مع عمل مؤسسة وثيقة وطن، وخاصة أن

توطين بدائل المستوردات يصب في مصلحة المواطن بالدرجة الأولى ودعم المنتج الوطني

المصري لـ«الوطن»: منع الاستيراد يخصّ فقط البطاريات السائلة المماثلة لمنتجات ٤ معامل محلية

بولاد لـ«الوطن»: الإنتاج يلبي كامل حاجة السوق وخطة لإنتاج بطاريات الليثيوم خلال ٥ أشهر

نتائج الاختبار على أكثر من ١٢ ماركة مستوردة تؤكد تفوق منتجنا

| رامز محفوظ

أكد رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري أنه لا مبرر لارتفاع أسعار البطاريات في الأسواق، موضحاً أن قرار منع استيراد البطاريات السائلة الصادر بتوصية اللجنة الاقتصادية لم يشمل بطاريات (الليثيوم، والجل، والأنبوبي) وأن المنع فقط خاص بالبطاريات السائلة المماثلة للمنتجة محلياً، لكونه يوجد في سورية ثلاثة معامل تنتج هذا النوع من البطاريات السائلة، إضافة لعمل ضخم جداً افتتح مؤخراً يعمل بأفضل النظم التقنية الحديثة، منوهاً بأن الإنتاج المحلي من البطاريات السائلة يكفي حاجة الأسواق، كما أنها تغطي حاجة السوق في حال العمل بالطاقة الإنتاجية القصوى.

وأوضح في تصريح لـ«الوطن» أن الطاقة الإنتاجية اليومية للشركة تقدر حالياً بنحو ٢٥٠٠ بطارية تستخدم لإقلاع المحركات MF وتسمى بطاريات جافة إضافة لإنتاج ٢٠٠٠ بطارية جل، أي إن الإنتاج بالمجمل ٤٥٠٠ بطارية يومياً، مضيفاً: يمكن زيادة الطاقة الإنتاجية إلى ٧٥٠٠ بطارية يومياً حسب حاجة السوق المحلية، منوهاً بالتخطيط للتصدير إلى دول الجوار بعد تأمين احتياج السوق.

وبين أن عدد العاملين في الشركة حالياً نحو ٨٠٠ عامل أغلبهم من المهندسين والكيميائيين المتخرجين حديثاً والفنيين وسيتم زيادتهم قريباً إلى ١٠٠٠ عامل وعند البدء بإنتاج بطاريات الليثيوم يمكن أن يصبح عدد العاملين أكثر من ١٢٠٠ عامل.

ولفت إلى أن الشركة مشادة على مساحة تقدر بـ٣٣ ألف متر مربع وتم بدء إنتاجها منذ أربعة أشهر تقريباً وتنتج كل أنواع البطاريات المستخدمة في إقلاع المحركات التي تسمى MF وهي بطاريات ليست بحاجة للصيانة وتنتج قياسات بدءاً من ٤٥ أمبيراً وانتهاء بـ١٠٠ أمبير حالياً، إضافة إلى إنتاج بطاريات الجل بمقاسات ١٠٠ و١٥٠ و٢٠٠ أمبير ساعي تستخدم في أنظمة الطاقة البديلة، موضحاً أنه خلال أربعة أشهر عقب بدء الشركة بالإنتاج بلغت مبيعات الشركة ٧٥ ألف بطارية من أنواع ومقاسات مختلفة متوقعاً أن ترتفع المبيعات خلال الأشهر القادمة إلى ١٥٠ ألف بطارية شهرياً.

خطة مستقبلية

وعن الخطة المستقبلية بيّن المدير الفني أن الشركة تخطط لإنتاج مقاسات أخرى من البطاريات قريباً بمدة تتراوح بين الشهر والنصف والشهرين وهي ٣٥ و٤٠ و١٠٠ إضافة إلى ١٥٠ و٢٠٠ أمبير، كما سيتم إنتاج بطاريات تستخدم للدراجات النارية والكهربائية بمقاسات ٧ و٩ و١١ و١٢ و٢٤ أمبيراً، فضلاً عن التخطيط لإنتاج بطاريات الليثيوم خلال الفترة القادمة حيث تم البدء بدراسة هذا المشروع وسيتم البدء بإنتاج هذا النوع خلال مدة تتراوح بين ٤ و٥ أشهر.

وأشار إلى أن البطاريات المنتجة ذات جودة عالية تضاهي البطاريات المستوردة وأفضل منها ومطابقة للمواصفات القياسية السورية والعالمية بدءاً من المواد الأولية الداخلة بإنتاج البطارية مروراً بالمواد نصف المصنعة وانتهاء بالمنتج النهائي، حيث يتم اختبار كل مادة منتجة في مرحلة من مراحل الإنتاج بكل أنواع الاختبارات، مشيراً إلى أن البطارية فيها كفالة حقيقية لمدة سنة بالنسبة للبطاريات المحركات وكفالة لمدة سنتين بالنسبة لبطاريات الجل.

وأوضح أن الشركة قامت بشراء أكثر من ١٢ ماركة من البطاريات المستوردة التي تباع في الأسواق وتم إجراء الاختبارات المعتمدة عليها ومقارنتها مع إنتاج الشركة فتبين أن البطارية المنتجة في الشركة أفضل من المستوردة الموجودة في السوق من حيث السعة والاستطاعة والعمر الافتراضي للبطارية.

وبيّن أنه عند تصنيع البطارية يتم استخدام الرصاص النقي بنسبة ٩٩,٩٩٤ بالمئة كما تتم إضافة مواد كيميائية محسنة للبطارية ولعمرها ولأدائها وبتكاليف أقل من تكاليف البطاريات المستوردة، مشيراً إلى أن البطاريات المنتجة لدى الشركة منافسة وسعرها أخفض من المستوردة بنسبة لا تقل عن ٢٠ بالمئة.

معايير بيئية نظيفة

وختم المدير الفني بشركة الريادة: إن الإنتاج يتم ضمن معايير بيئية نظيفة ونأخذ كل الاحتياطات اللازمة عند التصنيع من فلاتر وغيرها بهدف حماية العامل من النفايات السائلة والغازية والصلبة، وضمن المعمل لا يوجد أي أبخرة أو روائح مضرة بصحة العامل، مشيراً إلى أن الشركة تعتبر الأولى على مستوى الشرق الأوسط بالحجم المختص بإنتاج بطاريات إقلاع المحركات أو التي تسمى الجافة والشركة الوحيدة المنتجة لبطاريات الجل حيث لا يوجد شركات تنتج بطاريات جل بالوطن العربي وبالدول الإقليمية المحيطة بسورية.

وكان رئيس مجلس الوزراء وافق على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة إيقاف استيراد البطاريات للأنواع والمقاسات التي تحددها وزارة الصناعة والتي يتوفر منها إنتاج محلي كاف ومطابقة لمعايير الجودة مقارنة بأسعار المستوردة منها وقيام الجهات ذات الصلة بإصدار القرار اللازم بهذا الشأن، وتم تكليف اللجنة الاقتصادية في توصيتها وزارة الصناعة موافاة وزارة المالية المديرية العامة للجمارك بأنواع ومقاسات البطاريات التي يتوفر منها إنتاج محلي كاف ليصار إلى تعديل البنود الجمركية لها، كما سمحت التوصية باستكمال إجراءات استيراد البطاريات التي تم شحنها قبل تاريخ صدور التوصية.

وحسب التوصية تكلف وزارة الصناعة التنسيق مع من يلزم لموافاة أمانة سر اللجنة الاقتصادية بتقارير نصف سنوية حول مدى توفر البطاريات وانعكاس القرارات الصادرة وفقاً لما ورد أعلاه على أسعار البطاريات في السوق المحلية وتضمينها المقترحات بهذا الشأن.